



يتعرض السودانيون منذ اندلاع الحرب بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع في ١٥ ابريل ٢٠٢٣ الى انتهاكات متواصلة للقانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان. مع تجاوز الحرب لأكثر من ستة أشهر يستمر نزيف الدماء بصورة متواصلة في ولايات الخرطوم ودارفور وكردفان وبعض اجزاء ولاية الجزيرة وتشير تقارير الى مقتل أكثر من خمسة ألف مواطن. وتمثلت الانتهاكات من طرفي الصراع في:

- مقتل الاف المواطنين وتشمل نسبة كبيرة من وفيات الأطفال وكبار السن
- تطهير عرقي في دارفور وحرق مدن بكاملها
- تعرض النساء والفتيات للخطف والاستغلال الجنسي
- تدمير وحرق المنشآت والمرافق الحكومية والمستشفيات والبنى التحتية والمقار الدبلوماسية
- تدمير وحرق ونهب البنوك وانعدام المواد الغذائية نتيجة لحرق وسرقة الاسواق والمحلات التجارية
- نقشي الأوبئة والأمراض الخطيرة مثل الكوليرا والمالاريا وحمى الضنك وعدم توفر الدواء وخروج معظم المستشفيات من الخدمة.
- انقطاع المياه وخروج محطات الامداد الكهربائي عن الخدمة وضعف شبكة الاتصالات
- تهجير قسري للمواطنين وسلب ونهب واحتلال المنازل ونزوح ولجوء الى دول الجوار فقد نزح ما لا يقل عن ستة ملايين مواطن من مناطقهم الى مناطق أكثر أمانا.

تؤكد الشبكة السودانية لحقوق الانسان ان الوضع الانساني قد تفاقم بصورة مخيفة وان المدنيين يعانون من الجوع والمرض اضافة الى نوبات الهلع والذعر مع استمرار قصف الاماكن السكنية ورغم توقيع أطراف الحرب اعلان مبادئ في ١١ مايو ٢٠٢٣ الا انه لم تتم هدنة حقيقية لوقف إطلاق النار ولم يتم فتح ممرات آمنة لتوصيل المساعدات الانسانية.

الشبكة السودانية لحقوق الانسان تدعم مشروع قرار مجلس حقوق الانسان بتكوين لجنة تقصي حقائق في كل الانتهاكات التي حدثت منذ اندلاع الحرب في السودان بواسطة طرفي الصراع.